الأمم المتحدة

A/69/353

الجمعية العامة

Distr.: General
25 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ١٢٩ (أ) و (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات: الأمم المتحدة، المخطط العام لتجديد مباني المقر

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وتقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٣

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) وتقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. V)). ويقدَّم التقرير عملا بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٤٨/٢١٦ باء، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام

* A/69/150.

** تأخر تقديم التقرير بسبب طول عملية المشاورات الداخلية.

14-59788 (A) 250914 250914

الرجاء إعادة استعمال الورق

القيام، في نفس الوقت الذي يقدم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته إلى الجمعية، بموافاتها بالتدابير المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ تلك التوصيات.

وقد وافقت الإدارة على معظم توصيات المجلس. ويعرض هذا التقرير التعليقات المقدمة من الإدارة، ومعلومات عن حالة تنفيذ كل توصية من التوصيات الواردة في تقريري مجلس مراجعي الحسابات، والإدارة المسؤولة عنها، والتاريخ التقديري لإنجازها، ودرجة أولويتها. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات المجلس المتصلة بفترات سابقة التي أفاد المجلس، ضمن مرفقات تقريريه، بأنها لم تنفذ تنفيذا تاما.

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٦/٤٨ باء القيام، في نفس الوقت الذي تُقدَّم فيه تقارير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية، بموافاتها بالتدابير التي ستُتخذ لتنفيذ توصيات المجلس. وبناء على ذلك، يقدم هذا التقرير استجابة لتوصيات المجلس الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ((A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني)، وتقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ((A/69/5 (Vol. V)).

٢ – وعند إعداد هذا التقرير، روعيت الأحكام الواردة في الوثائق التالية:

(أ) القرار ٢١٦/٤٨ باء، ولا سيما الفقرة ٨ منه، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام توجيه الانتباه في تقاريره إلى توصيات المجلس التي ستتطلب اتخاذ إجراء من جانب الجمعية؛

(ب) القرار ٢١٢/٥٢ باء، ولا سيما الفقرات ٣ إلى ٥ منه، ومذكرة الأمين العام التي أحال بها مقترحات المجلس من أجل إجراء تحسينات في تنفيذ توصياته التي وافقت عليها الجمعية العامة (A/52/753، المرفق)؛

(ج) القرار ٢٣٥/٦٧ ألف، ولا سيما الفقرة ٩ منه، التي كررت الجمعية فيها طلبها إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تفسيرا وافيا لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما التوصيات التي صدرت قبل عامين أو أكثر و لم تنفذ بالكامل بعد؛ والفقرة ١٠ منه، التي كررت الجمعية فيها طلبها إلى الأمين العام أن يحدد في التقارير المقبلة إطارا زمنيا متوقعا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وأولويات تنفيذها، وأن يسمي الموظفين الذين سيتولون مسؤولية تنفيذها.

٣ – ويلاحَظ فيما يتعلق بترتيب التوصيات بحسب الأولوية أن المجلس يصنف أهم التوصيات على أنها توصيات ”رئيسية“. وفي حين أن جميع توصيات المجلس التي تم قبولها ستنفّذ في حينها، فإن التوصيات الرئيسية ستعتبر ذات أولوية عالية.

٤ – وقد وافقت الإدارة على معظم توصيات المجلس، وتقدم تعليقات موجزة على جميع التوصيات المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووفقا للفقرة ٩ من القرار ٢٣٥/٦٧ ألف، قُدِّمت معلومات إضافية عن جميع التوصيات المتعلقة بفترات سابقة التي رأى المجلس أنها لم تُنفَّذ تنفيذا تاما.

٥ - ووفقا للقرارات المذكورة أعلاه، يتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. فيقدم الفرع ثانيا - ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أما الفرع ثانيا - باء، فيقدم معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري المجلس فيما يتعلق بفترتي السنتين السابقتين، التي اعتبر المجلس أنها لم تنفذ تنفيذا تاما. ويقدم الفرع ثانيا - جيم معلومات موجزة عن تقرير المتابعة المؤقت لتسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة.

٦ - ويقدم الفرع الثالث من هذا التقرير معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. فيقدم الفرع ثالثا - ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أما الفرع ثالثا - باء، فيقدم معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس المتعلقة بفترات مالية سابقة التي رأى المجلس أنها لم تنفذ تنفيذا تاما.

ثانيا - الأمم المتحدة

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

لمحة عامة

٧ - ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة بشأن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني).

٨ - ويعرض الجدولان ١ و ٢ بإيجاز حالة تنفيذ التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٤	١	١	٢	٢	صفر
إدارات متعددة	٢	–	–	٢	٢	صفر
المجموع	**٦**	**١**	**١**	**٤**	**٤**	**صفر**

الشكل الأول

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

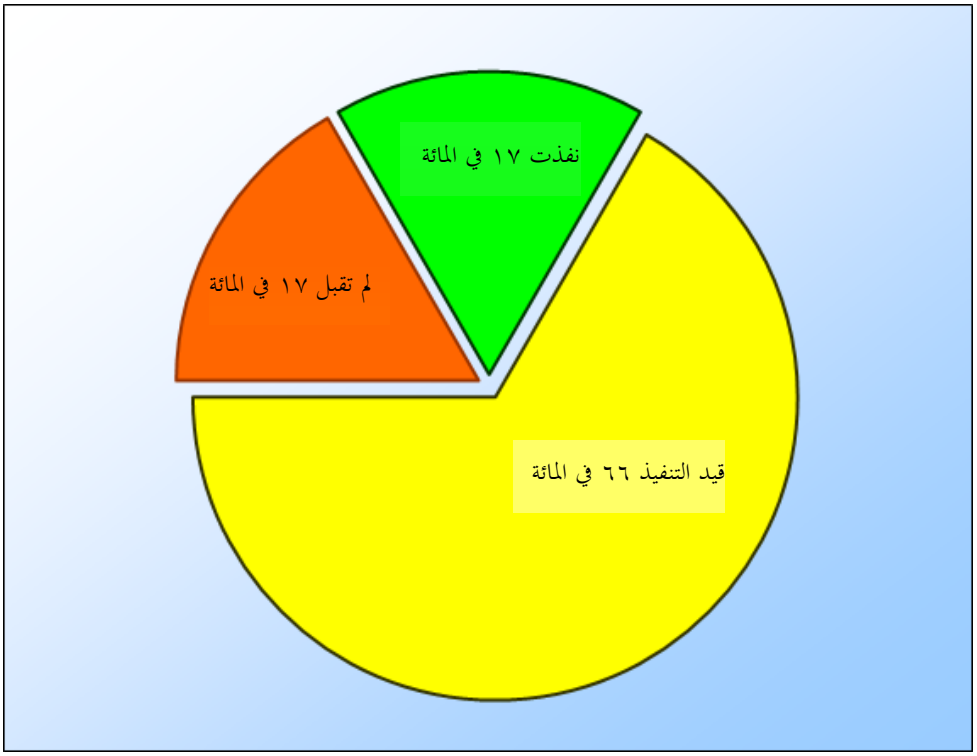

٩ - ويعرض الجدول ١ والشكل الأول بإيجاز حالة توصيات المجلس الرئيسية الست، على النحو التالي: توصية واحدة (١٧ في المائة) تم تنفيذها، وأربع توصيات (٦٦ في المائة) قيد التنفيذ، وتوصية واحدة (١٧ في المائة) لم تقبلها الإدارة. ومن بين التوصيات الأربع التي لا تزال قيد التنفيذ، من المقرر أن تنفذ توصية واحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وثلاث توصيات في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠.

الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	١٤	٣	٣	٨	٨	–
المكتب التنفيذي للأمين العام	١	–	–	١	١	–
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٤	–	–	٤	٤	–
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	١	–	–	١	١	–
مكتب الشؤون القانونية	١	–	١	–	–	–
إدارات متعددة	٧	١	–	٦	٦	–
المجموع	**٢٨**	**٤**	**٤**	**٢٠**	**٢٠**	**–**

الشكل الثاني

حالة تنفيذ جميع التوصيات

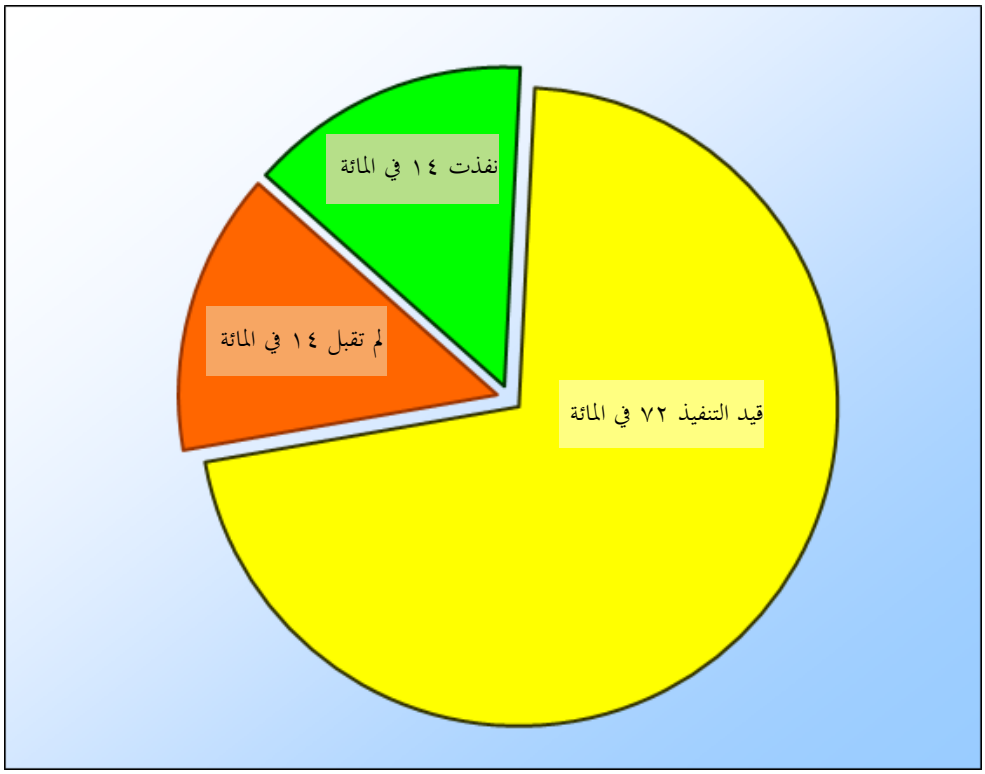

١٠ - ويعرض الجدول ٢ والشكل الثاني بإيجاز حالة جميع توصيات المجلس البالغ عددها ٢٨ توصية، على النحو التالي: ٤ توصيات (١٤ في المائة) تم تنفيذها، و ٢٠ توصية (٧٢ في المائة) قيد التنفيذ، و ٤ توصيات (١٤ في المائة) لم تقبلها الإدارة. ومن بين التوصيات التي لا تزال قيد التنفيذ البالغ عددها ٢٠ توصية، من المقرر أن تنفذ توصيتان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، و ٩ توصيات بحلول نهاية عام ٢٠١٥، و ٩ توصيات في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠.

معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

١١ - **أوصى المجلس في الفقرة ٢٩ من تقريره بأن تحدد الإدارة الكيفية التي ستتمكن بها من ربط استهلاك الميزانية بشكل أوثق مع ما تحقق من حيث النواتج والنتائج، والإطار الزمني الذي سيمكنها في حدوده تحقيق ذلك؛ وأن تضع، مراعاة لهذا الهدف، خطة مفصلة لترسيخ الإدارة القائمة على النتائج كجزء من العمل الاعتيادي، مع تحديد واضح للمسؤوليات والموارد.**

١٢ - والإدارة ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ نهج الإدارة على أساس النتائج حسب ما كلفتها به الدول الأعضاء. غير أنها لا تقبل هذه التوصية بسبب عدم وثوقها من إمكان الربط تقنيا بشكل وثيق بين استهلاك الميزانية وفرادى النواتج والنتائج. ويمكن إجراء هذه المناقشة وهذا التحليل بمزيد من التفصيل عند الاضطلاع بتحليل الحلول المحددة المتعلقة بنموذج وضع الميزانية في نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: لم تُقبل
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٣ - **ويوصي المجلس في الفقرة ٣٦ من تقريره بأن تقيِّم لجنة الإدارة ما إذا كانت تمتلك الأدوات والقدرات اللازمة لدعمها في إدارة برنامج التحسين التنظيمي، وأن تضع خطة لسد أي ثغرات.**

١٤ - وسوف يتولى المكتب التنفيذي للأمين العام، بدعم من إدارة الشؤون الإدارية، إجراء ذلك التقييم حسب ما أوصى به المجلس.

الإدارة المسؤولة: المكتب التنفيذي للأمين العام
الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٥ - **ويوصي المجلس في الفقرة ٤٤ من تقريره بأن تقوم الإدارة بإعداد خطط لإصدار حسابات إدارية شهرية وتقارير مالية محسَّنة للإدارة استناداً إلى الفرص التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد.**

١٦ - وسيجري العمل على إصدار حسابات إدارية شهرية في الأجل المتوسط، وإن كان سيتعذر إتمامها بصفة مستمرة إلى حين تعميم نظام أوموجا بشكل كامل على نطاق المنظمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

١٧ - **ويوصي المجلس في الفقرة ٤٨ من تقريره بأن تقوم الإدارة، كجزء من عملها في مجال الإدارة المركزية للمخاطر، بإعداد استراتيجية لتعزيز إطار المساءلة والرقابة الداخلية، بما في ذلك إعداد "بيان عن الرقابة الداخلية" أو وثيقة مماثلة. وقد حلت هذه التوصية محل توصية المجلس السابقة بشأن الرقابة الداخلية (انظر A/67/5 (Vol. I)، و Corr.1 و Corr. 2؛ الفصل الثاني، الفقرة ١٧١).**

١٨ - وتنوه الإدارة بنهج الإدارة المركزية للمخاطر باعتباره أداة إدارية هامة لتعزيز إطار المساءلة والرقابة الداخلية في جميع مجالات الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. ومن شأن توفير الوثائق اللازمة لذلك الإطار أن يشكل خطوة هامة لإيضاح العناصر المكونة له. غير أن المنظمة لن تتمكن من المضي في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية إلا من خلال تحديد المخاطر وتقييمها، ووضع استراتيجيات مناسبة للتصدي لها. والطريق إلى إعداد ''بيان عن الرقابة الداخلية'' له مصداقيته واعتماد ذلك البيان طريق طويل للغاية، بالنظر إلى وجوب ترسيخ نهج الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة بأسرها قبل إعداد البيان، كما سيلزم دعم ذلك النهج بقدر كاف من الموارد، بحيث يمكن توجيه عمليات المنظمة على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، تود الإدارة أن تشير إلى أن توقيت إعداد ''بيان عن الرقابة الداخلية'' أو أي وثيقة مماثلة يتوقف أيضا على التشغيل الكامل لنظام أوموجا (تشير التقديرات الواردة في الجدول الزمني الحالي للتشغيل إلى أن هذا سيحدث في عام ٢٠١٨).

وسوف يكفل ذلك الاستفادة الفعالة من التحسينات العامة التي سيدخلها نظام ”أوموجا“ على نظم المساءلة والمراقبة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٩ - **ويوصي المجلس في الفقرة ٥٦ من تقريره بأن تعمِّق الإدارة فهمها لمجمل تكاليفها، وأن تنمي بالتالي القدرة على مقارنة نفقاتها الإدارية العامة ووضع معايير لها وأداء وظائفها العملية، من أجل زيادة فعالية الإنجاز من حيث التكلفة. وقد يستتبع ذلك إيجاد دفتر أستاذ عام يتضمن الرموز التحليلية للنفقات الإدارية والبرنامجية (وتصنيف كل معاملة وفقاً للرمز المناسب).**

٢٠ - وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت. فالعملية الحالية لإعداد الميزانية تتيح بالفعل فصل الميزانيات بين العناصر البرنامجية (برنامج العمل)، والعناصر الإدارية (دعم البرامج)، وأجهزة تقرير السياسات، ووظائف التوجيه التنفيذي والإدارة. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ شملت التحسينات المستهدفة في إطار خدمات دعم البرامج، وخدمات المؤتمرات، والإعلام، والتشييد، مما أدى إلى نقص قدره ٦٤,١ مليون دولار. وقام مديرو البرامج باستعراض المجالات الممكنة لتحقيق كفاءات مستدامة نابعة، في جملة أمور، من تحسين العمليات وإعادة تنظيم الهياكل، الأمر الذي أدى إلى توحيد خدمات الدعم أو إعادة تصميمها لضمان المساواة في تقديم الخدمات إلى البرامج الفنية بتكلفة أقل أو تحسين تلك الخدمات. ويمثل ذلك جهدا متواصلا تبذله المنظمة استنادا إلى توجيهات الأمين العام التي تدعو إلى مواصلة التماس طرق أفضل وأكثر فعالية وكفاءة لاضطلاع المنظمة بولايتها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢١ - **وأوصى المجلس في الفقرة ٦٠ من تقريره بأن تُعِد الإدارة تقارير سنوية تتضمن معلومات مستكملة عن الاتجاهات وخيارات التمويل المتعلقة بالتزامات نهاية الخدمة بغية إبقاء الجمعية العامة على علم تام باحتياجات التمويل الأطول أجلا المرتبطة بنهج دفع الاستحقاقات أولا بأول.**

٢٢ - وسوف تدرج هذه المعلومات في الملاحظات على البيانات المالية السنوية للمنظمة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٤

٢٣ - **وأوصى المجلس في الفقرة ٧٦ من تقريره بأن تقوم الإدارة بإجراء استعراض طفيف لتغييرات "الكسب السريع" المدخلة على العملية الحالية للحد من الوقت والجهد اللازمين كجزء من المجموعة التالية من تعليمات الميزانية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).**

٢٤ - وتعمل الإدارة حاليا على إعداد توجيهات بشأن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بهدف خفض الوقت والجهد اللازمين لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٥ - **كذلك أوصى المجلس في الفقرة ٧٧ من تقريره بأن تقوم الإدارة بإجراء استعراض لعملية إعداد الميزانية وتنفيذ عملية محسَّنة من بدايتها إلى نهايتها، بما في ذلك عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التوسعة ٢ لنظام أوموجا.**

٢٦ - وتلتزم الإدارة باستعراض جميع العناصر المتعلقة ببرامجيات التوسعة ٢ لنظام أوموجا. ويتعين على المنظمة أن تتوصل إلى فهم أفضل للحلول التقنية التي سيتم توفيرها وأن تغتنمها فرصةً لتحسين العملية التي تتبعها في إعداد الميزانية من بدايتها إلى نهايتها. وستواصل الإدارة تحليل البرامجيات وتكييفها حسب الحاجة في محاولة للمساهمة في تحسين عملية إعداد الميزانية. ولا يرجح أن تكون جميع المعلومات اللازمة وعمليات إعداد الميزانية الجديدة ذات الصلة متاحة قبل بداية دورة صياغة الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢٧ - **وأوصى المجلس في الفقرة ٨٥ من تقريره بأن تنظر الإدارة في تمديد فترة الميزانية إلى ما بعد دورة التقارير المالية من أجل إدراج موجزات الالتزامات المالية المتوسطة الأجل لأغراض التخطيط المالي. ويمكن أيضاً مواءمة عمليات تقييم المشاريع الكبرى وإعداد دراسات المردود الاقتصادي مع التخطيط المالي المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل، وإدراجها كبند في الميزانية الرأسمالية.**

٢٨ - وسوف تقبل الإدارة هذه التوصية رهنا باتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأنها. وليست للإدارة في الوقت الحالي سلطة تنفيذ التوصية، بما أن فترات الميزانية وسلطة المنظمة للدخول في التزامات مالية تتجاوز دورات الميزانية هي من صلاحيات الدول الأعضاء. وقد أُذِن وفق الأصول بمشاريع محددة متعددة السنوات (مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر) وتم بالفعل تقديم تقارير بشأنها. ولن يمكن تمديد فترة الميزانية على نطاق المنظمة بما يتجاوز دورة إعداد التقارير المالية إلا بتكليف من الجمعية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	لم تقبل
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٩ - **وأوصى المجلس في الفقرة ٨٩ من تقريره بأن تستعين الإدارة بفهم أحسن للتكلفة الحقيقية لتنفيذ العمليات من البداية إلى النهاية، المستمد من مشروع التخطيط المركزي للموارد للاسترشاد به في الطعن في صحة مقترحات الميزانيات.**

٣٠ - ولا تقبل الإدارة هذه التوصية. فتنفيذ نظام أوموجا سيمكّن المديرين من معرفة التكاليف الكاملة لكل نشاط بصورة أفضل، وستكون هذه المعلومات مفيدة للغاية لمديري البرامج في صياغة الميزانيات المقبلة، ولمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في استعراض مقترحات الميزانيات. ومع ذلك، لن يكون هذا النوع من التحليل هو العامل الحاسم الوحيد في إعداد مقترحات الميزانية والبت فيها، لأنها جميعا تتطلب دراسة شاملة تأخذ في الحسبان جميع العوامل ذات الصلة التي أدت إلى إعدادها. ومن المهم أيضا ألا يغيب عن البال أن الدول الأعضاء كررت مرارا تأكيد ”دور الجمعية العامة في إجراء تحليل محكم للوظائف

والموارد المالية والموافقة عليها ولتوزيع الموارد على جميع أبواب الميزانية البرنامجية...''، وشددت مرارا على ''أن تتناسب الموارد التي يقترحها الأمين العام مع جميع البرامج والأنشطة المأذون بها لضمان تنفيذها بالكامل وبفعالية وكفاءة'' (انظر القرار ٥٥/٢٣١، الفقرتان ٢ و ١٩).

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	لم تقبل
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣١ - **وأوصى المجلس في الفقرة ١٠٠ من تقريره بأن يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإجراء تقييم للاحتياجات من المهارات للعملية الموحدة لإدارة الصناديق على النحو المبين في آخر التوجيهات الصادرة، ووضع خطة محددة التكاليف لتدريب الموظفين على جميع المستويات، بما في ذلك زيادة قدرة الإدارة في الميدان وفي المقر.**

٣٢ - ويعتزم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إعداد مجموعة من مواد التدريب للموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في إدارة الصناديق، بما يتوافق مع إعداد المبادئ التوجيهية العالمية للصناديق المشتركة القطرية وبدء تنفيذها. ويعتزم المكتب أيضا تحديد المجالات التي ينبغي له أن يزيد الاستثمار فيها لضمان توافر قدرات إدارية كافية سواء في المقر أو على مستوى الميدان.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٣ - **وأوصى المجلس في الفقرة ١٠٣ من تقريره بأن يطالب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المجموعات ومجالس الاستعراض التقني بتعزيز النظر في المشاريع السابقة وأداء الشركاء المنفِّذين عند التوصية بموافقة منسق الشؤون الإنسانية على أحد المشاريع. وينبغي أن يشمل ذلك تقييم ما يلي:**

- **المنظمات غير الحكومية المعنية، بما في ذلك الأداء السابق في مجال التنفيذ على صعيد جميع كيانات الأمم المتحدة، وبذل العناية الواجبة من جانب الشركات والأفراد الرئيسيين**

- **نوع المشروع، بما في ذلك احتمال النجاح في تحقيق الفوائد المرجوة. ومثال ذلك توزيع القسائم النقدية (التي تمثل مجازفة كبيرة) في مقابل التشييد (الذي يمثل مجازفة أقل)**
- **موقع المشروع، والقدرة على رصد التقدم المحرز.**

٣٤ - ويمثل تقييم قدرات الشركاء المنفذين إحدى ركائز إطار المساءلة الذي سيبدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العمل به بحلول نهاية عام ٢٠١٤، جنبا إلى جنب مع المبادئ التوجيهية المنقحة للصناديق المشتركة القطرية. وقد بدأت بالفعل إجراءات تقييم القدرات بالنسبة لبعض البلدان العالية المخاطر، وسيتم تطبيق تلك الإجراءات تباعا في جميع العمليات القطرية للمكتب. وفيما يتصل بالمنظمات غير الحكومية المعنية، سيكفل نظام إدارة المنح وجود آليات مناسبة للتعقيب على أداء الشركاء المنفذين في الماضي.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٥ - **وأوصى المجلس في الفقرة ١١٢ من تقريره بأن يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع مختلف المنظمات المعنية صاحبة المصلحة، بتوثيق المساءلة التشغيلية والمالية عن إدارة الصناديق المشتركة القطرية على المستويين العالمي والقطري على حد سواء.**

٣٦ - وقد بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العمل بنظام إدارة المنح، الذي يمكّن من تعقب عمليات التوثيق بشكل منهجي في أفغانستان والصومال. واستنادا إلى تلك التجربتين، سيتم تعميم العمل بهذا النظام في عمليات المكتب الأخرى.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٧ - **وأوصى المجلس في الفقرة ١١٤ من تقريره مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بالعمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحديد الشروط الرسمية لتبادل المعلومات عن أداء الشركاء المنفِّذين في كل مكتب قطري على حدة.**

٣٨ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أعرب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن قلقه إزاء الاختلاف في معاملة الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمزاعم ارتكاب الغش. وفي تلك الاجتماعات، دعا المكتب إلى أن يشترط رسميا تبادل المعلومات عن أداء الشركاء المنفذين. ومن أجل مساعدة المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية على تحسين تنسيق العمليات، ستعمل منظمات الأمم المتحدة معا لوضع إطار للسياسة العامة لإدارة المخاطر وتبادل المعلومات على نطاق المنظومة.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٦

٣٩ - **وأوصى المجلس في الفقرة ١٢٥ من تقريره بأن يعجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذ الضوابط المحسَّنة الموضوعة في ما يتعلق بإطار التوجيه والمساءلة على الصعيد العالمي. وينبغي القيام بذلك باتباع نهج يقوم على احتساب قدر أكبر من المخاطر ويتسم بالمرونة في إدارة شؤون الشركاء المنفِّذين في العمليات القطرية، يشمل ما يلي:**

(أ) تقييم المخاطر لفحص الشركاء المنفِّذين من أجل تشكيل مجموعة من الموردين الموثوق بهم؛

(ب) ترتيبات تمويل منقحة حيث يتلقى الشركاء المنفِّذون الذين يمثلون مجازفة كبيرة دفعة أولية تقل عن الدفعة الأولية الحالية المتمثلة في نسبة ٨٠ في المائة؛

(ج) ترتيبات رصد معزَّزة حيث ينبغي مثلا أن تخضع المشاريع العالية المخاطر لعمليات مرحلية لمراجعة الحسابات أو التفتيش باستخدام حقوق الاطلاع لأغراض مراجعة الحسابات، بينما يُعتمد في حال انخفاض المخاطر على زيارات يجريها موظفون إقليميون؛

(د) التعاون مع مكتب الشؤون القانونية لتعزيز مذكرة التفاهم الحالية بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء المنفِّذين.

٤٠ - وسوف تنص المبادئ التوجيهية العالمية للصناديق المشتركة القطرية على إطار شامل للمساءلة يشكل تقييم قدرات الشركاء المنفذين إحدى ركائزه الرئيسية. وقد بدأت

التقييمات بالفعل في البلدان العالية المخاطر، وستستمر تباعا في جميع العمليات الأخرى التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٤١ - ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع مكتب الشؤون القانونية على تنقيح مذكرة التفاهم القائمة حاليا مع الشركاء المنفذين لتتضمن أحكاما معززة بشأن إدارة المخاطر.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/مكتب الشؤون القانونية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٣٦ من تقريره بأن ترفع الإدارة مستوى الوعي بمخاطر الغش عن طريق وضع مدونة سلوك واضحة تعزَّز من خلال التعريف المنتظم بقضايا الغش ومن خلال دورات تدريبية إلزامية لجميع الموظفين (مع الإقرار بأن أي مدونة لقواعد السلوك تشمل متطلبات أوسع نطاقاً من الغش).

٤٣ - ولا بد من تعزيز الوعي بالغش من خلال التوعية والتدريب. وفي الوقت نفسه، يتطلب تحصين أي منظمة من الغش أنشطة عديدة ومخصصة ومتعددة المستويات يجري الاضطلاع بها على مر الزمن.

الإدارتان المسؤولتان: المكتب التنفيذي للأمين العام/إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٤٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٤٢ من تقريره بأن تجري الإدارة تقييماً شاملا لمخاطر الغش، باستخدام البحث المعمق في المجالات المحفوفة بمخاطر شديدة، للوقوف على أوجه قلة منعة المنظمة إزاء مخاطر الغش من المصادر الداخلية والخارجية على حد سواء، ولتحديد مدى تعرض المنظمة لهذه المخاطر.

٤٥ - وتدرك الإدارة تمام الإدراك أهمية وجود نهج ناضج ومتكامل على نطاق المنظمة للتصدي لمخاطر الغش من خلال وضع وتعهد سياساتٍ واستراتيجياتٍ سليمة لمكافحة الغش. ويشمل ذلك إجراء تقييم شامل لمخاطر الغش، وتطوير مجموعة السياسات

والتوجيهات الحالية وترشيدها، ووضع إجراءات مناسبة وتنفيذها استنادا إلى أفضل الممارسات.

الإدارات المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية/مكتب الأخلاقيات/مكتب خدمات الرقابة الداخلية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٤٦ - **وأوصى أيضا المجلس في الفقرة ١٤٣ من تقريره بأن تدعم الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ليكون مورداً مركزياً للخبرة من أجل مساندة الإدارات والعمل معها في تقييم كل مخاطر الغش الهامة وتحليلها واتخاذ إجراءات بشأنها.**

٤٧ - ويبدو أن المجلس يوصي بإجراء تغييرات كبيرة في دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار تصدي المنظمة للغش. وستستلزم هذه المسألة أولا إجراء مشاورات مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومع الجمعية العامة. ومن المهم أن يحتفظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالاستقلال التشغيلي في تطوير دوره في تقديم المشورة إلى الإدارة فيما يتعلق بمنع الغش والضوابط ذات الصلة بذلك. وفي حين أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيظل مركزا للخبرة فيما يتعلق بكشف الغش ومنعه والتحقيق بشأنه، فإن الإدارة سوف تعمل معه ومع مكتب الأخلاقيات وغيرهما لتطوير القدرات في مجال تقييم المخاطر المرتبطة بالغش وإدارتها، بما في ذلك من خلال سن الضوابط الداخلية الرئيسية المناسبة.

الإدارات المسؤولة:	المكتب التنفيذي للأمين العام/إدارة الشؤون الإدارية/مكتب خدمات الرقابة الداخلية/إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني
الحالة:	لم تقبل
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٤٨ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٧ من تقريره، بأن تقوم الإدارة باستعراض وترشيد المجموعة الحالية للسياسات والتوجيهات المتعلقة بالغش وغيره من صور سوء السلوك لتزويد الموظفين وغيرهم برؤية واضحة بشأن الإجراءات الصحيحة التي يتعين اتباعها عند اكتشاف غش.**

٤٩ - ويرجى الرجوع إلى ما أبدته الإدارة من تعليقات أعلاه بشأن التوصية الواردة في الفقرة ١٤٢ من تقرير المجلس.

الإدارات المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية/مكتب خدمات الرقابة الداخلية/ مكتب الشؤون القانونية/مكتب الأخلاقيات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٥٠ - وأوصى المجلس أيضا، في الفقرة ١٤٨ من تقريره، بأن تنشئ الإدارة آلية مركزية لتلقي جميع البلاغات المتعلقة بتظلمات الموظفين وحالات الغش المشتبه فيها، مما يساعد على تمحيص الحالات وتقييمها على نحو سليم وإحالتها إلى الجهة المعنية في المنظمة لاتخاذ إجراء بشأنها، وييسِّر جمع البيانات بصورة أفضل.

٥١ - وقد بدأ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالفعل في اتخاذ إجراءات تتفق مع التوصية ذات الصلة التي انبثقت من القرار الذي اتخذته لجنة الإدارة في اجتماعها المعقود في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣. وتواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في إطار تنفيذه المقترح لنظام جديد لإدارة قضايا التحقيقات، مع قسم تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إنشاء قاعدة إلكترونية تسمح بالتسجيل المركزي لجميع البلاغات التي ترد بشأن حالات سوء السلوك المحتملة، بما فيها البلاغات المتعلقة بالسلوك المحظور عملا بنشرة الأمين العام ST/SGB/2008/5، والشكاوى التي ترد عبر ''الخط الساخن'' (من المبلغين عن المخالفات) من البعثات واللجان الإقليمية والمقر والمكاتب الموجودة خارج المقر. وينتظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية موافقة رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات للمضي في تنفيذ نظام إدارة قضايا التحقيقات، وعند تلقي هذه الموافقة، سيكون بوسع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يمضيا قدما في إرساء الآلية المركزية لتلقي البلاغات.

الإدارة المسؤولة:	مكتب خدمات الرقابة الداخلية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٥٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥١ من تقريره، بأن تضع الإدارة إطاراً لإجراءات وترتيبات المقاضاة القانونية المنهجية لجميع حالات الغش المؤكد.

٥٣ - وتشير الإدارة إلى أن لديها بالفعل إطارا لإجراءات وترتيبات المقاضاة المنهجية لحالات الغش. وبناء على ذلك، تكون التوصية قد نُفذت بالفعل.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الشؤون القانونية
الحالة:	نُفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٥٤ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥٥ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بتحديث وتعزيز سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات كي تشمل مخاطر المخالفات الداخلية والخارجية على حد سواء.**

٥٥ - وسوف تنَقح نشرة الأمين العام ST/SGB/2005/21 بحيث تتم زيادة الدقة في تعريف عملية الإبلاغ عن المخالفات وغيرها من الأنشطة التي تحظى بالحماية، وبالتالي تعزيز أشكال الحماية المتوافرة لمن يقومون بتلك الأنشطة، كما سيشتمل التنقيح على وصف لولاية وقائية سيجري إسنادها لمكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات.

الإدارتان المسؤولتان:	المكتب التنفيذي للأمين العام/إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٥٦ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥٩ من تقريره، بأن تضع الإدارة نهجا استراتيجيا شاملا لمكافحة الغش، يستند إلى الأمثلة العملية الكثيرة عن الممارسة السليمة المعتمدة في شتى أنحاء العالم وتكييفها مع ظروف المنظمة. وتتمثل الخطوة الأولى في تقييم وفهم نوع وحجم أخطار الغش التي تتعرض لها الأمم المتحدة.**

٥٧ - ويرجى الرجوع إلى ما أبدته الإدارة من تعليقات أعلاه بشأن التوصية الواردة في الفقرة ١٤٢ من تقرير المجلس.

الإدارات المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية/مكتب الشؤون القانونية/ مكتب الأخلاقيات/إدارة عمليات حفظ السلام/ إدارة الدعم الميداني
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٥٨ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٤ من تقريره، بأن تضع الإدارة استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل للقوة العاملة الاستراتيجية وخططاً تشغيلية للقوة العاملة. وينبغي أن يُسترشد في هذه الاستراتيجية وتلك الخطط باستعراض لاستراتيجية المنظمة يقف على كل الفجوات التي تعتري الأعداد والرتب والمعارف والمهارات.**

٥٩ - وبدأت الإدارة مشروعا جديدا للتخطيط للقوة العاملة في أوائل عام ٢٠١٤ من أجل وضع منهجية موحدة لإنجاز أعمال التخطيط للقوة العاملة. والمنهجية في طور التصميم حاليا، وسيتواصل استعراضها وتحسينها بالتنسيق مع نظام أوموجا وبرامج تنقل الموظفين على مدى السنوات المقبلة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٦٠ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٩ من تقريره، بأن تضع الإدارة مقاييس أداء لفعالية عملية الاستقدام تستند إلى وضع "الشخص المناسب المتمتع بالمهارات المناسبة في الوظيفة المناسبة في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة".**

٦١ - وقد وُضعت مقاييس الأداء. ويرجى الرجوع إلى البرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.25)) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نُفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٦٢ - **وأوصى المجلس أيضا، في الفقرة ١٧٠ من تقريره، بأن تجري الإدارة استعراضا لعملية الاستقدام من بدايتها إلى نهايتها للوقوف على الفرص المتاحة لتقليل الوقت الذي يستغرقه الاستقدام منذ وقت شغور الوظيفة إلى وقت شغلها.**

٦٣ - وجارٍ استعراض عمليات الاستقدام الحالية، وسيمتد نطاقه ليشمل عمليات وضع سبل تنفيذ نظام تنقل الموظفين.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٤ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ١٧٧ من تقريره، بأن تضع الإدارة استراتيجية مهارات للموظفين قائمة على فهم أفضل للقدرات الحالية وللفجوات المصادفة في مهارات مثل المهارات التجارية المطلوبة للمشاريع الكبرى، وعلى المهارات المطلوبة بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبدء تنفيذ نظام أموجا، مثل التدريب المهني على مهارات الإدارة المالية لقيادة تحسين الإدارة المالية وتوفير مزيد من الخدمات الاستشارية الاستراتيجية للأعمال الأوسع نطاقا.**

٦٥ - وقد وضعت الإدارة استراتيجية جديدة للتعلم والدعم الوظيفي، أقرتها لجنة الإدارة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستكفل الاستراتيجية أن تنسق كيانات الأمانة العامة فيما بينها بشأن مبادراتها المتعلقة بالتعلم والدعم الوظيفي وأن تدعم اللجنة في دورها الرقابي الجديد عن طريق ''فريق عامل معني بالتعلم والدعم الوظيفي'' سيقوده مكتب إدارة الموارد البشرية، وسيضم ممثلين عن المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والإدارات/المكاتب، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

٦٦ - والإدارة ملتزمة التزاما قويا بالتركيز على تنمية المهارات المتعلقة باستعراض وتحليل المعلومات المالية بهدف تحسين اتخاذ القرارات الإدارية. وقد بدأ العمل على تطوير المهارات المتعلقة بتعقب وتحليل النسب المالية الرئيسية وأرصدة الحسابات الرئيسية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نُفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٦٧ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ١٨٤ من تقريره، بأن تستعرض الإدارة نظام التقييم وتحسِّنه، من أجل إتاحة رصد اتجاهات الأداء على نحو أكثر فاعلية، وتطبيق الإجراءات الإصلاحية أو المكافآت في أعقاب إنجاز تقييمات أداء الموظفين.**

٦٨ - وقد استعرضت الإدارة نظام التقييم ووضعت مقترحا شاملا سيتيح رصد اتجاهات الأداء والامتثال على نحو أكثر فاعلية، وتطبيق الإجراءات الإصلاحية بعد إنجاز تقييمات أداء الموظفين. وسيتم التوصية أيضا بإطار لمنح المكافآت وإبداء التقدير. وسيُقدم المقترح إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وفي حالة الموافقة عليه، يُتوقع أن ينفذ بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة عن فترات مالية سابقة

لمحة عامة

٦٩ - كررت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٣٥/٦٧ ألف، طلبها إلى الأمين العام أن يقدم تفسيرا وافيا لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما التوصيات التي صدرت قبل عامين أو أكثر ولم تنفذ بالكامل بعد.

٧٠ - وقدّم المجلس، في المرفق الأول لتقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، موجزا لحالة تنفيذ توصياته المتعلقة بفترات مالية سابقة. ومن أصل ١٠٤ توصيات صادرة في فترتيْ السنتين السابقتين، نُفذت ٧٩ توصية (٧٦ في المائة) بالكامل؛ وكانت ١٩ توصية (١٨ في المائة) قيد التنفيذ؛ وتجاوزت الأحداث ٦ توصيات (٦ في المائة). وترد أدناه معلومات عن التوصيات التسع عشرة التي وصفت بأنها توصيات ”قيد التنفيذ“. وترد المعلومات بترتيب ورود التوصيات في المرفق.

٧١ - ويعرض الجدول التالي موجز الحالة العامة

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات سابقة التي اعتبرت "قيد التنفيذ" في المرفق الأول لتقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها تاريخ مُستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	١٤	٢	١	١١	١٠	١
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	١	صفر	صفر	١	١	صفر
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	١	صفر	صفر	١	١	صفر
إدارات متعددة	٣	صفر	صفر	٣	٢	١
المجموع	**١٩**	**٢**	**١**	**١٦**	**١٤**	**٢**

الشكل الثالث

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات سابقة التي اعتبر أنها "قيد التنفيذ" في المرفق الأول لتقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

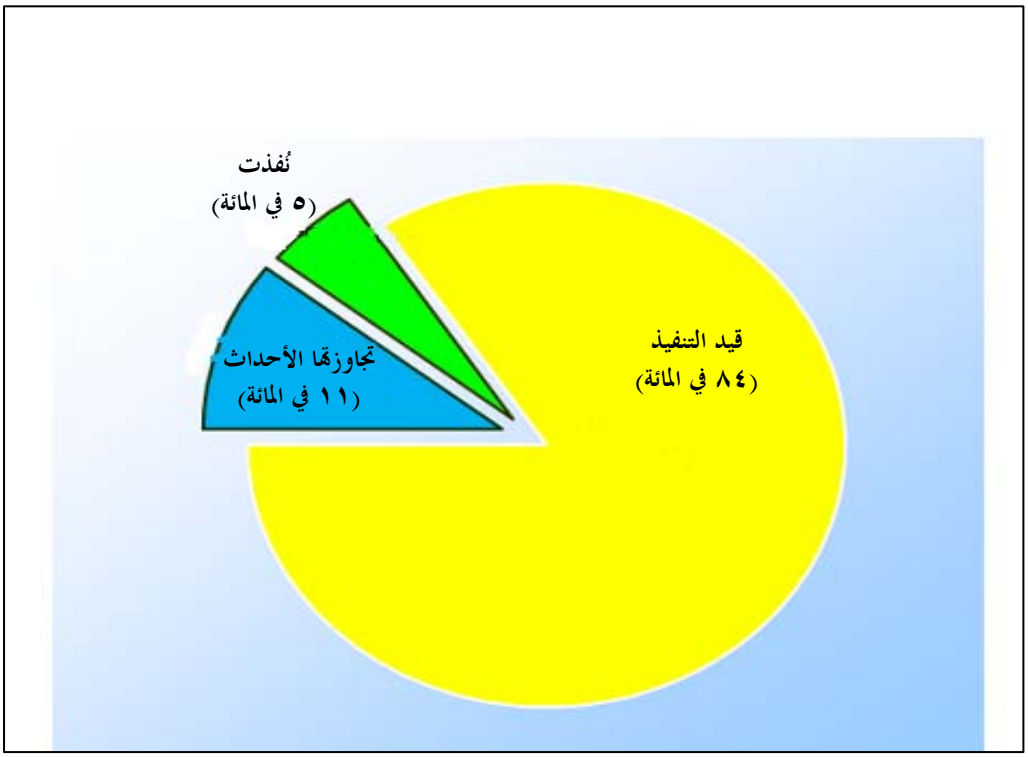

٧٢ - ومن أصل التوصيات التسع عشرة المتعلقة بفترتيْ السنتين السابقتين التي وصفت بأنها توصيات ”قيد التنفيذ“ في المرفق الأول للفصل الثاني من تقرير المجلس، تم، حسب المبين في الجدول ٣ والشكل الثالث، تنفيذ توصية واحدة (٥ في المائة)، وتجاوزت الأحداث توصيتين (١١ في المائة)، ولا تزال ١٦ توصية (٨٤ في المائة) قيد التنفيذ.

معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

٧٣ - **حسب المشار إليه في الفقرة ٣١ من الفصل الثاني من تقرير المجلس عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5 (Vol.I) و Corr.1 و Corr.2)، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعزيز إجراءاته المتعلقة بإدارة المشاريع لكفالة الاستعراض المنتظم، والتحقق من نفقات المشاريع والإبلاغ عنها ليتمكن من الحصول على الضمانات الكافية في حينها ومراقبة الإنفاق، والتأكد من أن الأموال استخدمت في الأغراض المحددة لها، وبالتالي ضمان دقة تسجيلها في البيانات المالية.**

٧٤ - وفي ضوء التعليقات الفنية المقدمة من الشركاء ومن مكتب الشؤون القانونية، أُرجئ إلى نهاية عام ٢٠١٤ إعدادُ الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالصناديق المشتركة القطرية وتقديمُها إلى فريق الإدارة العليا بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع بدء تنفيذ نظام إدارة المنح، أحكم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية آليات المراقبة التي يعمل بها، التي تعززت أيضا بأطر للرصد وتقديم التقارير، بما في ذلك التقارير المالية والسردية، وبإجراء زيارات ميدانية، وعمليات فحص عشوائي تندرج ضمن إطار الرصد.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٥ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ٣٤ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باستعراض دقيق لمعالجتها المحاسبية لتسجيل النفقات عن طريق الوكالات المنفذة، وإدخال أي تغييرات ضرورية على السياسة المحاسبية في موعد أقصاه عام ٢٠١٤.**

٧٦ - فيما يتعلق بالصناديق المشتركة، يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاليا مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لتحديد المعالجة المحاسبية الأنسب للأموال المحولة إلى الشركاء المنفذين ولترشيد هذه المعالجة.

الإدارتان المسؤولتان:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٧ - **وأوصى المجلس، في الفقرة ٨٠ من تقريره، بأن تستعرض الإدارة الكشوفات في البيانات المالية في المستقبل بهدف تقديم تعليقات أكثر تفصيلا على أسباب زيادة أرصدة الاستثمارات وصناديق النقدية المشتركة.**

٧٨ - وقد تجاوزت الأحداث هذه التوصية لأنه، وإن كان المجلس قد طلب إلى الإدارة بأن تقدم تعليقات أكثر تفصيلا على أسباب زيادة أرصدة الاستثمارات وصناديق النقدية المشتركة، فإن هذه الأرصدة انخفضت في الواقع خلال فترة السنتين ٢٠١٢/٢٠١٣ بالمقارنة بفترة السنتين السابقة؛ وورد في التقرير المالي تفسير مفصل لذلك الانخفاض.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	تجاوزتها الأحداث
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٧٩ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ٩٥ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تشترط على جميع الموظفين تلقي التدريب على إدارة العقود قبل الاضطلاع بالمسؤولية عن إدارة العقود. وينبغي أن يشمل هذا التدريب الجوانب الرئيسية من إدارة العقود مثل إدارة شؤون العقود، وإدارة العلاقة مع البائعين، وإدارة المخاطر، وتقييم وإدارة الأداء.**

٨٠ - واستجابة لتوصية المجلس، أعدّت الإدارة على شبكة الإنترنت دورة تدريبية في إدارة العقود، وهي متاحة حاليا من خلال موقع مجمع التدريب الإلكتروني في مجال المشتريات (www.procuretrainingcampus.org). وتوفر الدورة أساسا متينا إدارة العقود بصورة فعالة في بيئات القطاع العام.

٨١ - واقترحت الإدارة أن يكون تلقي الدورة إلزاميا لجميع الموظفين المكلفين بمهام إدارة العقود في الأمانة العامة بأسرها. وقُدم هذا الاقتراح في سياق استراتيجية التعلم والدعم الوظيفي للأمانة العامة التي وافقت عليها لجنة الإدارة في اجتماعها المعقود في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٨٢ - وسوف تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة لإبلاغ جميع رؤساء الإدارات والمكاتب بأن هذه الدورة إلزامية لجميع الموظفين المكلفين بأداء مهام في مجال إدارة العقود.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٨٣ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ٩٨ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تُدرج الإدارة في كل عقد مؤشرات أداء رئيسية محددة وقابلة للقياس ومناسبة، ومرتبطة بالدفع، وذلك لتغطية جميع الجوانب الرئيسية للسلع أو الخدمات المطلوب تقديمها.**

٨٤ - وفي أعقاب المرحلة الأولية من تنفيذ نظام أوموجا، تعمل المنظمة الآن على ترحيل مؤشرات الأداء الرئيسية القائمة إلى البيئة الجديدة. وتتوقف مواصلة تطوير المجموعة الكاملة من المؤشرات على وضع الصيغة النهائية لنظام أوموجا وبدء العمل به على نطاق الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقف وضع مؤشرات إضافية على توافر الموارد والأدوات اللازمة لتشغيل لوحات المتابعة، وكذلك تجهيز طلبات الحصول على البيانات على الذاكرات بدلا من الأقراص الصلبة، الأمر الذي من شأنه أن يدعم وضع المؤشرات في نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عليا
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٨٥ - **وأوصى المجلس في الفقرة ١٢٨ من تقريره إدارة الشؤون الإدارية بأن توضح على سبيل الاستعجال صلاحية مكتب الأمم المتحدة في نيروبي التي تخول له القيام بالمشتريات بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة.**

٨٦ - ولا تزال المناقشة جارية بشأن الصيغة المنقحة من القواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة. وتجري الآن مشاورات إضافية في سياق تنفيذ نظام أوموجا من جانب كيانات الأمم المتحدة في نيروبي.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٨٧ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ١٣٠ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية باستعراض عمليات تفويض السلطة الممنوحة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وذلك للتأكد من أن سلطة الشراء المفوَّضَة واضحة بشكل كاف.**

٨٨ - ولا يزال الاستعراض جاريا لعمليات تفويض السلطة الممنوحة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٥

٨٩ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ١٤٥ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) وضع أهداف ومؤشرات إنجاز أكثر تركيزا على النتائج؛ و (ب) وضع تسلسل واضح لمؤشرات استخدام الموارد والنشاط، مرورا بمؤشرات النواتج ووصولا إلى مؤشرات الأهداف العليا؛ و (ج) الإشارة بوضوح إلى أن ما ورد في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه من مشمولات مسؤولية وكلاء الأمين العام عن الإدارات التي هي تحت إشرافهم.**

٩٠ - وحسب المشار إليه في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/319)، ترى الإدارة أن هذه التوصية قد نُفِّذت وتطلب إلى المجلس إغلاق ملفها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نُفِّذت
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٩١ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ١٧١ من تقرير المجلس، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي من أجل توفير ضمانات بأن يكون نظام الرقابة الداخلية مفهوما وأن يعمل على الوجه المطلوب: (أ) توثيق إطار الرقابة الداخلية؛ و (ب) النظر في وضع نظام ضمان للإدارة يتطلب أن يقوم المديرون دوريا في جميع المستويات بتوفير ضمان الإدارة العليا بشأن فعالية الضوابط الداخلية في مجال تحكمهم لاختبار الفهم والامتثال في جميع المستويات.**

٩٢ - وتطلب الإدارة إلى المجلس إغلاق ملف هذه التوصية نظرا للاستعاضة عنها بالتوصية الواردة في الفقرة ٤٨ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: تجاوزتها الأحداث
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٩٣ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ١٧٦ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم اللجنة الإدارية، في إطار دعم العمل الجاري في مجال النهوض بإدارة المخاطر في الأمم المتحدة، بما يلي: (أ) تحديد المخاطر القصوى التي تواجهها المنظمة، دوريا، وإبلاغ تلك المعلومات إلى جميع المديرين؛ و (ب) إعداد تقارير رفيعة المستوى وتقارير منتظمة (شهرية) عن الحالة الراهنة للمخاطر وما يرتبط بذلك من استراتيجيات للتخفيف من حدتها.**

٩٤ - وتضطلع لجنة الإدارة بدور بالغ الأهمية في تحديد وتقييم أهم المخاطر الاستراتيجية التي تواجهها المنظمة. وتعتزم لجنة الإدارة، باعتبارها لجنة الإدارة المركزية للمخاطر على مستوى الأمانة العامة، القيام، كل ثلاثة أشهر، باستعراض جوانب المخاطر التي تواجهها المنظمة وحالة تنفيذ استراتيجيات التخفيف ذات الصلة التي صممها مسؤولو مواجهة المخاطر في المؤسسة وأفرقة العمل الداعمة.

الإدارتان المسؤولتان: المكتب التنفيذي للأمين العام/إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

٩٥ - وحسب المشار إليه في الفقرة ١٨٣ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم الإدارة العليا في الأمم المتحدة بوضع خطة عمل تتناول الدروس الرئيسية التي يحددها المجلس والمستفادة من التحول في إدارة الأعمال، وذلك لبيان وتعقب الكيفية التي تقوم من خلالها بتصميم وتنفيذ طريقة تحكم ذات طابع استراتيجي وشمولي أكبر في اتجاه برامج التحول في إدارة الأعمال وإنجازها.

٩٦ - وتنفذ الإدارة مشاريع هامة للتحول في أساليب عمل المنظمة، من قبيل المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونظام أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتنقّل الموظفين. ويندرج تحديد الدروس الرئيسية المستفادة، ومناقشتها على مستوى الإدارة العليا، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة عند الاقتضاء ضمن أعمال الأمانة العامة المتواصلة.

٩٧ - وفي حالة المخطط العام لتجديد مباني المقر، قام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بتجميع الدروس المستفادة لتمكين المشاريع الكبرى التي ستنفذها المنظمة مستقبلاً في مجالي التشييد والتجديد من الاستفادة من الخبرات المكتسبة طوال مدة المشروع. وقد روعيت تلك الدروس في الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وأطلعت عليها الدول الأعضاء (انظر الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/68/352).

٩٨ - وفي حالة نظام أوموجا، أدت الدروس المستفادة من تنفيذه حتى الآن إلى اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بتصميم مشاريع أخرى وإدارتها. وبفضل الدروس المستفادة خلال تنفيذ مرحلة أوموجا الأساس في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تموز/يوليه ٢٠١٣، أصبحت الإدارة أفضل استعدادا لتنفيذ مرحلة الأساس في بقية أنحاء المنظمة. وإضافة إلى ذلك، أدت أيضا الدروس المستفادة من تنفيذ مرحلة الأساس في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، إلى صدور قرارات هامة عن اللجنة التوجيهية لنظام التخطيط المركزي للموارد بشأن استراتيجية المشروع وتعميمه.

٩٩ - وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أُدخلت تغييرات هامة على تنفيذ المشروع، بما في ذلك تنقيح هيكله الإداري، الذي أسفر في شباط/فبراير ٢٠١٣ عن إعادة تشكيل اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى الأمين العام المساعد وتضمينها إدارات أخرى معنية، من قبيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وإنشاء منصب مستقل للتحقق من المشروع يكون شاغله مسؤولا بصورة مباشرة أمام المراقب المالي؛ وإدراج أهداف محددة خاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اتفاقات كبار المديرين لعام ٢٠١٣ بغية زيادة مساندة الإدارة ودعمها للمبادرة؛ ومشاركة لجنة الإدارة بشكل منتظم في استعراض التقدم الذي تحرزه المبادرة؛ وبدء العمل بأداة لإدارة المشروع تنطوي على مهام تفصيلية، وتستند إليها أفرقة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في تتبع ما تحرزه من تقدم والإبلاغ عنه شهريا (انظر الوثيقة A/68/351).

الإدارتان المسؤولتان:	المكتب التنفيذي للأمين العام/إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عليا
التاريخ المستهدف:	مفتوح

١٠٠ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ٢٥ من تقرير المجلس عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩** (A/65/5 (Vol. I))، **الفصل الثاني)، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) التخطيط لإعداد البيانات المالية آليا باستخدام نظام أوموجا؛ و (ب) العمل، دون انتظار تنفيذ نظام أوموجا على تحسين الوثائق الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية، وبصورة أعم، المتعلقة بجميع الإجراءات المالية، وذلك خاصة عن طريق تحديث الدليل المالي.**

١٠١ - وتجري الآن مناقشات بشأن شراء برامجيات للتفاعل مع نظام أوموجا من أجل إعداد البيانات المالية آليّا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عليا
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٠٢ - **وحسب المشار إليه في الفقرة ٦٢ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تحدد استراتيجية لتبسيط إدارة التبرعات وزيادة التشغيل الآلي لها، على غرار إعادة تصميم إجراءات الأنصبة المقررة.**

١٠٣ - ولم يتغير التاريخ المستهدف عن آخر مرة نقح فيها في ضوء الجدول الزمني لنشر نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عليا
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٠٤ - وحسب المشار إليه في الفقرة ٦٦ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تضع مؤشرات لقياس المهلة التي يستغرقها تجهيز الاشتراكات.

١٠٥ - ولم يتغير التاريخ المستهدف عن آخر مرة نقح فيها في ضوء الجدول الزمني لنشر نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٠٦ - وحسب المشار إليه في الفقرة ١٦٠ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بضرورة قيامها بتعزيز الضوابط الداخلية لضمان دقة أرصدتها المستحقة الدفع والمستحقة القبض مع الكيانات المناظرة في نهاية الفترة المالية.

١٠٧ - ولم يتغير التاريخ المستهدف عن آخر مرة نقح فيها في ضوء الجدول الزمني لنشر نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عليا
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٥

١٠٨ - وحسب المشار إليه في الفقرة ١٦٤ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بضرورة قيامها بتقليص المهلة الزمنية اللازمة للتصديق على الفواتير من أجل الامتثال لمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق.

١٠٩ - وسوف تقلص مرة أخرى المهلة الزمنية اللازمة للتصديق على الفواتير مع النشر الكامل لنظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عليا
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١١٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٨٧ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بوضع جدول زمني يُلزم فيه الموظفون الذين لم يأخذوا الحصتين التدريبيتين الإلزاميتين بأن يقوموا بذلك ضمن مهلة زمنية قصيرة (سنة واحدة أو ١٨ شهرا)، وبأن يتم التحقق من التنفيذ الفعلي.

١١١ - وسوف يواصل مكتب إدارة الموارد البشرية نشر نظام إدارة التعلم في نظام إنسبيرا في المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، وسوف تساعد هذه العملية على مدى السنة القادمة في تحسين قدرة المنظمة على تتبع الاحتياجات في مجال التدريب الإلزامي.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١١٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٩٠ من تقريره، بأن تكفل الإدارة قيام جميع الإدارات والمكاتب بوضع وتوثيق استراتيجية لتدريب الموظفين على المديين المتوسط والقصير، على أن تحدد الاستراتيجية الأهداف والاحتياجات، وبإجراء تحليل نوعي للنتائج المحرزة.

١١٣ - ووافقت لجنة الإدارة على الاستراتيجية الجديدة للتعلم والدعم الوظيفي في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتميز هذه الاستراتيجية بين البرامج المركزية والبرامج الإلزامية لجميع الموظفين. وسوف يقود مكتب إدارة الموارد البشرية أعمالا آلية للتنسيق تحدد احتياجات التدريب ذات الأولوية لجميع موظفي الأمانة العامة، استنادا إلى جملة أمور منها حصيلة تحليل يجرى للنتائج المحرزة سابقا. واعتبارا من عام ٢٠١٥، ستقوم لجنة الإدارة سنويا باستعراض نتائج هذا التحليل واعتمادها، وهذا ما سوف يوفر توجها استراتيجيا لجميع برامج التعلم المركزية. وسوف تضطلع الإدارات والمكاتب، كل على حدة، بالمسؤولية عن تحديد احتياجات موظفيهما من التدريب الفني والتقني وتلبيتها. وسوف يوفر مكتب إدارة الموارد البشرية الخدمات الاستشارية لدعم الإدارات، فضلا عن التمويل اللازم لترقية المهارات الفنية والتقنية. وفي إطار عملية الحصول على هذه الأموال، سوف يُشترط على الإدارات والمكاتب تقديم خطة سنوية للتدريب.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مفتوح

١١٤ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٤٣٧ من التقرير، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تتخذ التدابير المناسبة التي تكفل وصل مشروع ''Carbon'' بنظام أوموجا.

١١٥ - والوصلات البينية المقترحة للبيانات التي تربط بين نظام أوموجا والنظم العالمية لإدارة المؤتمرات المعمول بها في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بما في ذلك نظام إدارة الاجتماعات ''gMeets'' (المعروف سابقا باسم ''Carbon'')، تشكل جزءا من نظام أوموجا الموسع ٢ الذي تقرر الآن تعميمه في عام ٢٠١٧.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المحدد:	الربع الثاني من عام ٢٠١٧

جيم - تقرير المتابعة المؤقت عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة

١١٦ - قدم المجلس في مرفق تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجزا عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651). وبيّن الموجز أن جميع التوصيات البالغ عددها ١٦ توصية كانت قيد التنفيذ نظرا لارتباطها بالاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستعرضها الإدارة على الدول الأعضاء في القريب العاجل.

ثالثا – المخطط العام لتجديد مباني المقر

ألف – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

لمحة عامة

١١٧ – ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة بشأن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. V)).

١١٨ – ويعرض الجدول ٤ والشكل الرابع بإيجاز حالة تنفيذ جميع توصيات المجلس الجديدة في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٤

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٤	–	٢	٢	٢	–
المجموع	**٤**	**–**	**٢**	**٢**	**٢**	**–**

الشكل الرابع

حالة تنفيذ جميع التوصيات

١١٩ - حسب المبين في الجدول ٤ والشكل الرابع، تم تنفيذ توصيتين (٥٠ في المائة) من بين التوصيات الأربع التي قدمها المجلس في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، والتوصيتان الأخريان (٥٠ في المائة) هما قيد التنفيذ. ومن بين التوصيتين اللتين ما زالتا قيد التنفيذ، هناك توصية من المقرّر أن يتم تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٥، والتوصية الأخرى بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

١٢٠ - أوصى المجلس في الفقرة ٢٥ (أ) من موجز تقريره أن توضح الإدارة للجمعية العامة، خلال الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين، ما هي العناصر الداخلة في نطاق المشروع التي لن تنجز في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، وأن تحدد خطط الإنجاز وأي آثار تترتب عنها في الميزانية. فهناك عناصر من المخطط العام لتجديد مباني المقر يزمع إنجازها بعد إقفال مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٢١ - ويوضح التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر العناصر التي سيتم إنجازها بعد إقفال مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويوضح التقرير أيضا الكيفية التي سوف يدار بها ما تبقى من مجموع أعمال المخطط العام لتجديد مباني المقر بعد إقفال المكتب.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نُفِّذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٢٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٥ (ب) من موجز تقريره بأن تقوم الإدارة بالتحقق على نحو مستقل من جميع المشاريع الكبرى. فلا يوجد حاليا أي نهج متبع في الأمم المتحدة للتحقق من المشاريع بصورة مستقلة.

١٢٣ - ويجرى إدارة مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر حاليا والرقابة عليه في ظلّ خطوط واضحة للمساءلة والرقابة تقدم ضمانا سواء فيما يتعلق بحسن التوقيت أو ما يتعلق بالتكاليف طوال مدة المشروع بأكملها. وترى الإدارة أن مسألة التفكير في آلية للتحقق من المشروع والرقابة عليه وإنشاء هذه الآلية تكون لها أهمية قصوى في مرحلة وضع الإطار المفاهيمي للمشروع. وعندما أصدر المجلس هذه التوصية، بعد بدء العمل في المشروع بنحو

عامين، كان نموذج الرقابة والتحقق الخاص بالمشروع قد وضع بالفعل، ورئي أن تغيير نموذج الأعمال ليس أمرا مجديا.

١٢٤ - وحسب المشار إليه في الردود التي سبق أن قدمتها الإدارة على التوصية الواردة أعلاه، فإن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يرأسه مدير تنفيذي برتبة أمين عام مساعد، ويديره فريق عمل من الأخصائيين الذين جرى الاعتراف بمؤهلاتهم التقنية من جانب المجلس والدول الأعضاء على حد سواء في مناسبات شتى. ويعمل المدير التنفيذي لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر تحت إشراف وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وهو مسؤول أمامه، ووكيل الأمين العام مسؤول بدوره أمام الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرقابة تقوم بها لجنة الإدارة التي يرأسها رئيس مكتب الأمين العام، وهي تستعرض التقدم المحرز في المشروع بشكل مستمر من خلال التقارير المرحلية الدورية التي يعدها المكتب.

١٢٥ - ووفقا للممارسة المعمول بها في مراقبة الميزانية وعملية الإبلاغ في الأمانة العامة، يتولى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات فحص ميزانية المشروع وتكاليفه وتجرى مراجعة حساباتها بصورة منتظمة. وتشمل النظم القوية لمراجعة الحسابات العمليات الجارية لمراجعة حسابات عقود السعر الأقصى المضمون وعمليات مراجعة الحسابات النهائية التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وعمليات مراجعة الحسابات السنوية ونصف السنوية التي يجريها المجلس.

١٢٦ - وبناء على ذلك، ترى الإدارة أن الأمانة العامة قد وضعت نظاما قويا للإشراف والرقابة، يقدم ضمانا كافيا فيما يتعلق بميزانية المشروع، وجدوله الزمني وتكاليفه خلال دورة حياته. وتزوِّد الدول الأعضاء بانتظام بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز، وذلك من خلال تقديم تقارير مرحلية سنوية وعقد جلسات إحاطة فصلية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

١٢٧ - وتتفق الإدارة مع المجلس في أن كل مشروع رئيسي في الأمانة العامة يحتاج إلى وجود وظيفة مستقلة للتحقق من المشروع، ولكن يجب، حسب ما تبين من مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، أن يجري العمل على تكييف هذه الوظيفة المستقلة للتحقق حسب الطبيعة المحددة للمشروع الذي يجري تنفيذه. ويعد أيضا الاحتفاظ بخدمات شركة خارجية متخصصة لأداء هذه الوظيفة وتشكيل لجنة توجيهية للمشروع من الخيارات المعقولة للتحقق من المشاريع.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نُفِّذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٢٨ - **وأوصى المجلس في الفقرة ٢٥ (ج) من موجز تقريره بأن تقوم الإدارة باستعراض ترتيبات الصيانة استناداً إلى بيانات تشغيل الأصول الجديدة الجاري جمعها حاليا، وتقدير احتمالات الحصول على قيمة أفضل مقابل الثمن فيما يتعلق باحتياجات الإدارة. ووفقا لما أوصي به سابقا، من المهم جمع بيانات تشغيلية عن الموجودات الجديدة، من قبيل استهلاك الطاقة، وأنماط الصيانة، والمهارات المطلوبة لخدمة المنشآت والمعدات، لكي يتسنى للمقاولين تقديم العطاءات على أساس مستنير. ومن المفترض أن يزود ذلك الإدارة بصورة أوضح عن احتياجاتها الشاملة من أعمال الصيانة.**

١٢٩ - وقد وضع مكتب خدمات الدعم المركزية استراتيجية للصيانة الشاملة لجميع الأنظمة الميكانيكية وأنظمة الكهرباء والسباكة، بما يشمل البت فيما إذا كان ينبغي تقديم خدمات الصيانة من خلال موظفين داخليين، أو عقود الخدمات القائمة، أو مجموعات برامج الصيانة المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وتم أيضا وضع خطة مفصلة بالتنسيق مع شعبة المشتريات بشأن عمليات التماس العطاءات المقبلة، يتم تنفيذها مع تسليم آخر عناصر مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد تلقى موظفو الصيانة المزيد من التدريب، ووضع المهندس المسؤول عن المخطط العام لتجديد مباني المقر خططا وإجراءات للصيانة الوقائية لجميع النظم الجديدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب خدمات الدعم المركزية كذلك في جمع بيانات تشغيلية أكثر شمولا، ويقوم المكتب حاليا بوضع مواصفات لأداة برامجية لقياس استهلاك الطاقة، بالاستناد إلى تشكيل النظم النهائي المطبّق في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٦

١٣٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٥ (د) من موجز تقريره، بأن تلتزم الإدارة العليا بإبداء روح قيادية ظاهرة للعيان فيما يتعلق بمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتشير التجربة إلى أنه، على غرار جميع مبادرات التغيير التي تؤثر على بيئة العمل اليومية، فإن تبني

الإدارة العليا لدور القدوة سيشكل عنصرا حيويا لكسب قبول الموظفين وكفالة جني الفوائد المرجوة.

١٣١ - وستكون مشاركة كبار المديرين في برنامج الاستخدام المرن لأماكن العمل من المسائل التي ستناقش في اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بالاستخدام المرن لأماكن العمل. ومكتب خدمات الدعم المركزية في سبيله لعقد اجتماع للجنة التوجيهية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر والمتعلقة بفترات مالية سابقة

لمحة عامة

١٣٢ - كررت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٣٥/٦٧ ألف، طلبها إلى الأمين العام أن يقدم تفسيرا وافيا لحالات التأخيرات في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما التوصيات التي صدرت قبل عامين أو أكثر ولم تنفذ بالكامل بعد.

١٣٣ - وقدم المجلس في المرفق الثالث من تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجزا لحالة تنفيذ ٢١ توصية متصلة بفترات سابقة. وترد أدناه معلومات عن التوصيات الخمس (٢٤ في المائة من المجموع) المشار في المرفق الثالث إلى أنها ''قيد التنفيذ''، وذلك بالترتيب الذي عُرضت به تلك التوصيات.

١٣٤ - ويعرض الجدول ٥ موجز الحالة العامة.

الجدول ٥

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات سابقة التي ارتُئي في المرفق الثالث من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تُنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٥	–	–	٥	٥	–
المجموع	**٥**	**–**	**–**	**٥**	**٥**	**–**

١٣٥ - وحسب المبين في الجدول ٥، فإن جميع التوصيات الخمس الواردة في المرفق الثالث لتقرير المجلس باعتبارها ”قيد التنفيذ“، لا تزال قيد التنفيذ. وهناك توصية واحدة مقرر تنفيذها بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأربع توصيات بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

١٣٦ - **على النحو المشار إليه في الفقرة ٨٣ من تقرير المجلس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5 (Vol. V))، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية بما يلي: (أ) القيام بدور ريادي في تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل التي تتخلى عن نسبة الشخص الواحد للمكتب الواحد؛ (ب) تقييم الأثر التشغيلي والمالي المحتمل لاعتماد استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل لتقليل احتياجات الأمم المتحدة المستقبلية من الحيز المكتبي في سياق أي مقترحات لتجديد الحيز المكتبي الموجود أو للحصول على حيز مكتبي جديد.**

١٣٧ - وتجرى حاليا مشاورات ومناقشات مستمرة مع مكتب إدارة الموارد البشرية، وهو الجهة الرئيسية المشاركة في الدراسة التجريبية. وقد تمت الموافقة على التصميم، وسيعاد تشكيل الحيز في الطابقين الثامن عشر والتاسع عشر من مبنى الأمانة العامة من أجل هذا الغرض. وحُدد موعد جديد لبدء الدراسة التجريبية، وهو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وسوف تتضمن الدراسة فترة للرصد والتقييم الدقيقين.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٣٨ - **أوصى المجلس في الفقرة ٣٩ من تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5 (Vol. V)) بأن تضع الإدارة بخصوص المشاريع المستقبلية من هذا القبيل نهجا قائما على تقييم المخاطر لتحديد الأموال المكرسة للطوارئ وتخصيصها والإبلاغ عنها استناداً إلى الممارسات الفضلى في مجال الإدارة الحديثة للمشاريع.**

١٣٩ - وقد بدأ الأخذ بهذا النهج في المشاريع الجارية لتجديد المباني، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والمشروع الخاص بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا، وأعمال الإصلاح الرامية إلى حماية مباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من الانفجارات، وذلك من خلال البدء بوضع سجل رسمي للمخاطر. ويجري العمل في جميع هذه المشاريع الثلاثة على تحديد مستويات المخاطر والمخصصات المطلوبة للطوارئ وتحديد كيفية الإبلاغ عنها في التقارير المرحلية السنوية المقدمة إلى الدول الأعضاء، والتقارير المقدمة إلى الجهات الأخرى المعنية بالمشاريع. وبمجرد اكتمال هذه الأمور، سيقوم مكتب خدمات الدعم المركزية بإعداد إجراءات تشغيل موحدة لاستخدامها في جميع مشاريع تجديد المباني وسيعمل على رصد تنفيذها في إطار الدور الذي يضطلع به في تنسيق هذه المشاريع.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٤٠ - **وأوصى المجلس في الفقرة ٦٩ من تقريره بأن يقوم الفريق العامل المعني باستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل بما يلي: (أ) جمع معلومات وافية عن شَغل المباني وتكاليف شَغل المكاتب في كل مبنى على حدة، في أماكن العمل الدائمة والمستأجرة في نيويورك قاطبة، (ب) واستخدام هذا التحليل من أجل تحسين فهم احتياجات المنظمة من الحيازات العقارية في المستقبل سواء في نيويورك أم على الصعيد العالمي.**

١٤١ - وقد بدأ الخبير الاستشاري المعني بالاستخدام المرن لأماكن العمل في القيام بعمله، وعُقد اجتماع لإطلاق المشروع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وسيجري الخبير الاستشاري دراسة مفصلة على النحو المبين في توصية المجلس، باعتبار ذلك جزءا من بيان جدوى المرونة في استخدام أماكن العمل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٤٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٧٧ من تقريره أن تقوم الإدارة باعتماد استراتيجية للاستثمار في الأصول طيلة مدة وجودها وتقييم خيارات محددة التكاليف لصيانة مباني المقر طوال فترة حياتها.

١٤٣ - وحسب المبين في تعليقات الإدارة، الواردة في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/336)، لا تزال هذه التوصية قيد التنفيذ.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المحدد:	الربع الثاني من عام ٢٠١٥

١٤٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٢ من تقريره، بأن يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية باستعراض عقود الصيانة الجارية، على أساس تقييم النطاق الكلي لاحتياجات إدارة المرافق بعد إنجاز المخطط العام، وبتقييم إمكانيات تحقيق المزيد من الفائدة من أي علاقة تجارية استراتيجية في المستقبل.

١٤٥ - وقد استعرضت الإدارة عقود الصيانة الجارية الموجودة لديها. وكان هناك، من أصل ٢٤ عقدا لصيانة النظم، ١٧ عقدا أبرمها مكتب خدمات الدعم المركزية لخدمة المعدات الجديدة التي سلمها مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. أما العقود السبعة المتبقية فسيكتمل تنفيذها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وهناك عقد واحد لم يبت فيه

بعد يتعلق بنظام لإدارة المباني وهو قيد التفاوض مع شعبة المشتريات. ولم ينجز سوى جزء من ذلك النظام الذي سيوضع في صورته النهائية بعد اكتمال مبنى الجمعية العامة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٥